

تركيا: المدافعين عن حقوق الإنسان، مذنبون حتى تثبت براءتهم

إصدار تقرير عن بعثة دولية لتقصي الحقائق

التقرير متوفر باللغة الإنجليزية على الروابط التالية:

www.fidh.org/IMG/pdf/obsrapporttr05062012eng.pdf

http://www.omct.org/files/2012/06/21816/obs_mission_report_turkey_hd.pdf

باريس- جينيف، 5 يونيو 2012. مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، يصدر اليوم تقرير عنوانه "تركيا: المدافعين عن حقوق الإنسان: مذنبون حتى تثبت براءتهم" والذي يدرس وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا.

برغم الإصلاحات الكبيرة والتقدمات على مدى العقد الماضي، لا يزال أولئك الذين يتحدثون عن قضايا "حساسة" في حقوق الإنسان مستهدفين من قبل حملة تجريم كثيفة في تركيا اليوم. تلك القضايا "الحساسة" تشمل تعزيز الحق للهويات البديلة (حقوق الأقليات العرقية والدينية وخصوصاً القضية الكردية والأقليات الجنسية)، وانتقاد الدولة ومؤسساتها (سير عمل المؤسسات بما في ذلك استقلال القضاء وإفلات الدولة والجيش من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان). إن هذه السياسة أثرت على فئات من المجتمع المدني الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان: أعضاء من المنظمات غير حكومية وأيضاً المحامين والنقابيين والصحافيين والمثقفين والأكاديميين والكتاب والمدافعين عن الحق في الاستئناف الضميري و أفراد من أسر ضحايا انتهاكات جسيمة، الخ.

تتم إمكانية التجريم بسبب وجود ممارسات إدارية قمعية والأحكام الجنائية التي لم يتم تغييرها في الإصلاحات الماضية وخصوصاً قانون العقوبات التركي وقانون مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، هيئات الشرطة والمدعون العامون والقضاة والذي اعتادوا على الحد من الحريات والحقوق، يواصلون تفسير وتطبيق القانون بطريقة قمعية. فإن قانون مكافحة الإرهاب والذي يطبق عدة قوانين تمثل حماية أقل لحقوق الدفاع، يتم استخدامه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في السنوات الماضية. إن التعريف المبهم للإرهاب وتفسير المحاكم له أدى إلى إمكانية المدعون العامون والقضاة إلى اعتبار مجرد انتقاد لسجل السلطات في حقوق الإنسان كنوع من المساندة للمجموعات الإرهابية أو دليل على العضوية في مجموعات إرهابية. كما يتم استخدام الحبس الاحتياطي مراراً وتكراراً ويمكن أن نعتبر ذلك كشكل من العقاب في حد ذاته، بصرف النظر عن نتيجة المحاكمة.

وقالت سهير بالحسن، رئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، "هناك حاجة لإجراء إصلاح شامل للنظام القانوني في تركيا اليوم من أجل تحسين بيئة العمل للمدافعين عن حقوق الإنسان. فيتم استخدام العدالة كوسيلة قمع وترهيب ومعاينة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إجراءات جنائية تنتهك بشكل صارخ الحق في المحاكمة العادلة. واليوم لا بد من وضع حد لتلك السياسات الاستبدادية".

منذ بداية 2012، يتواجد في السجون 105 صحفيا و44 محامين و ما لا يقل عن 16 عضوا في منظمات حقوقية و41 نقابيين ومعظمهم تحت اتهامات تتعلق بالإرهاب. إن قضية عالم الاجتماع **بينار سالك** والذي تم ملاحقته منذ 1998 والمحامي **محرم إربي** وهو معتقل منذ ديسمبر 2009 والناشر **رجيب زاراكوله** وهو معتقل منذ خمسة أشهر، تعتبر مجرد مثال على هذا الوضع المؤسف.

وأضاف السيد جيرالد ستابروك، الأمين العام لمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، "نحن نخشى أن استمرار تلك الإجراءات سوف تؤدي المجتمع المدني لوضع درجة معينة من الرقابة الذاتية وخاصة في ظل الوقت الذي يتطلب حماية القانون لمجتمع حقوق الإنسان".

يحث المرصد السلطات التركية باحترام على الاهتمام البالغ لتوصيات التقرير واتخاذ الإجراءات اللازمة لخلق والحفاظ على بيئة آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان لكي يواصلون عملهم بحرية وبفعالية في البلاد بما في ذلك عن طريق الاعتراف الشامل للدور الشرعي الذي تلعبه منظمات حقوق الإنسان، وإطلاق سراح جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المحبوسين بسبب ممارستهم لأنشطة حقوقية، ووضع حد للمضايقات القضائية، والتحقيق الكامل في الانتهاكات الذي تعرض لها المدافعين عن حقوق الإنسان.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: كارين أبي\ أرثر مانيه: + 33 1 43 55 25 18

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: ايزابل شرر: + 41 22 809 49 39